

بموجب قرار المحكمة الصادر في ١٤/١٠/٢٠٠٨ في الدعوى رقم ١٨١/١
التي تم فيها فصل بين الزوجين وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

:- في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

مستوفى .

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))
في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

:- في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))
في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

lawpedia.jo

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

١٨١/١/٢٠٠٨

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

في حق الزوجين في السكن وبتعيين نفقة الزوجين وبتعيين
محل السكن للمنفقة ((١٨١/١))

lawpedia.jo

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

البيانات أقوال الشاهد

الذي يعمل مديراً مالياً في شركة

والذي جاء بأقواله أنه في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٦ حضر إليه

المتهم بوصفه موظفاً بدائرة ضريبة الدخل إلى شركة

للتدقيق ضريبة المبيعات المستحقة على الشركة من ٢٠٠٣/١ إلى ٢٠٠٤/١/٢ وقمنا بإطلاعنا على أوراق الشركة وأن الشركة أخذت مبالغ من شركات تأمين مقابل حوادث أليات وأن الشركة وردت هذا المبلغ عام ٢٠٠٥ وأبلغني أن في ذلك مخالفة وعليها غرامات ولمح لي بأن باستطاعته مساعدة الشركة وطلب مني أن ابليج مجلس الإدارة بأن المتهم يستطيع المساعدة مقابل مبلغ مالي وأبلغته بأننا لا نستطيع ذلك وكرر طلبه مرة ثانية حيث طلب مني أن تدفع له مبلغ سبعة آلاف دينار وكررت رفض الشركة لطلبه .

وكذلك الشاهدة

تعمل في شركة

والذي

جاء بشهادتها اتصل بها شخص وقال لها أنه وتبين فيما بعد أنه المتهم وأن الشاهد

كان قد طلب منها عدم تحويل أي مكالمة له من المتهم لعدم رغبته التحدث معه .

وكذلك الشاهد

والذي يعمل مدير مالي لمجموعة شركات

مستودع الأدوية والذي جاء بشهادته أن المتهم قد حضر إلى الشركة في الشهر التاسع من عام ٢٠٠٦ كمندوب عن دائرة ضريبة الدخل للتدقيق الإقرارات الضريبية الخاصة بضريرية المبيعات والدخل عن الأعوام من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ وضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ وفي الشهر الحادي عشر من عام ٢٠٠٦ أنهى التدقيق في ضريبة المبيعات بشكل غير كامل وأبلغني أنه يترتب على الشركة مبالغ ضخمة وقال لي إذا قامت الشركة بدفع مبلغ له فمن الممكن أن ينهي القضية وأبلغني أنه سيقاسم المبلغ مع أعضاء اللجنة وأبلغته بعد ذلك بأن الشركة رفضت طلبه وطلب مني أول مرة حضور ألف دينار بواقع مبلغ ألفي دينار عن كل سنة وبعد ذلك انقطع المتهم عن الشركة وعاد بعد فترة ومعه زميله بصفتها لجنة تدقيق وقال لي المتهم لو أنك وافقت من أول ما صارت فيه لجنة وفي ٩/٤ اتصلت مع المتهم وكرر لي نفس القول واتصلت مع المخبرات ثم اتصلت مع المتهم وأن المبالغ التي طلبها المتهم مقابل تسوية ضريبة المبيعات ولم يقدم تقريره وكذلك باقي البينة الواردة في ملف التحقيق .

مما تقدم نجد أن محكمة الاستئناف قد قامت باستخلاص الوقائع استخلاصاً سائناً

ومقبولاً من خلال بيانات قانونية .

وفي القانون :-

نجد أن ما قام به المتهم والذي يعمل موظف عام مختص بتدقيق الضرائب على الشركات من التوجه في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٦ إلى شركة وطلبه مبلغ سبعة آلاف دينار من المدير المالي للشركة مقابل مساعدته للشركة في موضوع الغرامات ورفض طلبه من قبل الشركة المذكورة ثم إكمال التقرير ومعاودة الطلب مرة ثانية ومقابله بالرفض .

ثم قيامه بالطلب من شركة / مستودع الأدوية الأردني مبلغ من المال لكي يقوم بمساعدتها بإعفائها من ضريبة المبيعات وعدم إعاد التقرير الواجب عليه تم معاودته للطلب مرة ثانية والتنسيق مع المدير المالي لذلك .

وحيث أن المتهم موظف عام بالمعنى المحدد بالقانون وطلب لنفسه مبالغ مالية لكي يقوم بعمل غير محق وهو إعفاء الشركات المكلفة من ضريبة المبيعات المستحقة عليها إلا أن طلبه قوبل بالرفض .

هذه الأفعال تشكل العناصر والأركان المكونة لجناية الرشوة خلافاً لأحكام المادة ((١/١٧١)) من قانون العقوبات وبدلالة المادتين ((٢ و ٣/ج/٢)) من قانون الجرائم الاقتصادية مكررة مرتين .

وحيث أن محكمة الاستئناف ووفق الصلاحيات المخولة لها قانوناً قد توصلت لهذه النتيجة فيكون قرارها موافقاً للقانون والأصول واقماً وتسياً وقانوناً وأسباب الطعن لا ترد عليه ويتعين ردها .

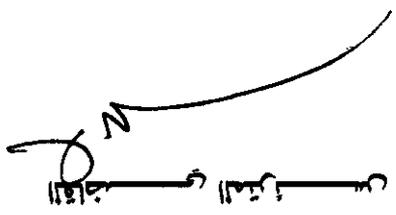
وعن المسبب الثاني عسى عسى من أسباب الطعن التي ورد فيه الطلب على اعتبار أن أسباب الاستئناف التي أوردتها في لائحة استئنافه أسباباً للطعن تمييزاً .

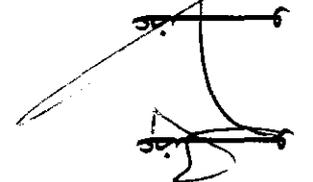
أن ما ورد في هذا السبب لا يصلح أن يكون سبباً للطعن تمييزاً كونه عام ومبهم ويتعين الالتفات عنه ورده .

lawpedia.jo

٢١ / ٤ / ٢٠١٠








٢٠١٠ / ٤ / ٢١

أوراق المدعى

٢١ -